أكدوا أن "شراء المديونيات" مستحق .. ولا تنازل عن القضايا التي تحسن من معيشة المواطنين

نواب: التهديد بحل المجلس لا يرهبنا

حمدان العازمي

خالد المونس

المويزري: أدعو الحكومة إلى التعاون من أجل رفع المعاناة عن المواطنين

المعاشات الاستثنائية لا تتعلق فقط بالوزراء والوكلاء والنواب بل تشمل المعاقين والعسكريين

من يقول إن "شراء المديونيات" مشروع تأزيم فأقول له إن حل مشكلة الناس ورفع المعاناة عنهم ليس أزمة

حمدان العازمي: القانون واضح ولا توجد فيه أي مثالب أو ملاحظات

التهديد بأن هذه الجلسة من الممكن أن تكون الأخيرة مع المجلس لا يخيفنا

خالد المونس: لدي ثقة بأن القوانين المطروحة ستحظى بموافقة غالبية النواب

شعبان: الانحياز إلى مطالب الشعب وتخفيف معاناته لم ولن يكونا أبدا مزايدة أو تأزيما

واصل نواب مجلس الأمة أمس الإصرار على إقرار الملفات المالية في جلسة مجلس الأمة التي ستنعقد اليوم، مؤكدين على لقضية "شراء المديونيات".

وشددوا على أن مسألة التهديد بحل المجلس لا ترهبهم على الإطلاق، بل إنها تزيدهم إصرارا على التمسك بالقضايا الضرورية التي تمس تحسين حياة المواطنين.

في هذا الإطار أكد النائب شعيب المويزري أهمية الجلسة المقرر عقدها اليوم لما يتضمنه جدول الأعمال من قوانين مهمة، داعيا الحكومة إلى التعاون من أجل رفع المعاناة عن المواطنين.

وقال المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجس الأمة إن جلسة اليوم 10 يناير 2023 جلسة مهمة لأن فيها الكثير من القوانين التي تتعلق بالشعب الكويتي ومنها موضوع شراء القروض واسترداد الفوائد، وتحويل غرفة التجارة إلى نقابة وإخضاعها للقانون.

وأضاف إن من هذه القوانين ما يتعلق بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والخطوط الكويتية وإنشاء شركة المحاصيل الزراعية التي سيكون جزء من أسهمها للحكومة والشعب الكويتي والجزء الآخر يطرح للاكتتاب العام.

وبين أن هناك تصريحات غير صحيحة تتعلق بالقانون المرسل إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وبالتحديد المادة 80 من قانون التأمينات في شأن المعاشات الاستثنائية، مؤكدا أنه لا توجد أي انتقائية في تعامل اللجنة مع القوانين.

وأوضح أن القانون وصل إلى اللجنة بتاريخ 20 ديسمبر 2022، وفي اليوم نفسه بعثت اللجنة بكتاب رسمي إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وبالتالي فإنه لا يوجد أي تأخير أو تعطيل أو انتقائية في هذه الجزئية.

ونوه بأن المعاشات الاستثنائية لا تتعلق فقط بالوزراء والوكلاء والنواب بل تشمل المعاقين والعسكريين ومن قدموا على التقاعد المبكر وأبناء الشهداء، وبالتالي لا يمكن التصويت على القانون من دون وجود معلومات أو بيانات، مؤكدا أن اللجنة لم تتسلم إلى اليوم أي بيانات من وزارة المالية حول المعاشات الاستثنائية.

وأوضح المويزري أن الاقتراح بقانون في شأن شراء القروض يحتاج إلى أغلبية عادية لإقراره، أما الاقتراح بقانون في شأن استرداد فوائد القروض غير القانونية منذ عام 1992 حتى الآن فيحتاج إلى أغلبية خاصة لإقراره.

وطالب المويزري الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة لرفع المعاناة عن الشعب، قائلا "نحن تقدمنا بهذا القانون والطرف الآخر لم يتقدم بأي حل للمشكلة وإذا كان الآخرون غير مقتنعين بقانوننا فليتقدموا بقانون وسنكون أول من يساند أي قانون يحقق العدالة ويرفع المعاناة عن الشعب الكويتي".

وشدد على أن "مشكلة القروض أهلكت ومزقت الأسر ويجب ألا نسكت على ذلك"، مضيفا إن "من يقول إنه مشروع تأزيم فأنا أقول له إن حل مشكلة الناس ورفع المعاناة عنهم ليست أزمة بل إن الأزمة في عقول من يخالف هذا الرأي".

وقال المويزري إن هناك الكثير من القوانين في طريقها إلى جدول الأعمال تتعلق بالمحافظة على حقوق الشعب وحقوق الدولة وثرواتها وما يتعلق بالإصلاح السياسي، مؤكدا أن تلك القوانين تندرج تحت المبدأ الأساسي للهدف الذي وصل من أجله النواب إلى المجلس وهو العمل على تحقيق المصلحة العامة للكويت والشعب.

من جهته أكد النائب حمدان العازمي أن القوانين التي أقرتها اللجنة المالية والخاصة بإسقاط القروض هي قوانين مستحقة، وتعتبر الفيصل في إثبات جدية الحكومة في التعاون مع المجلس.

وطالب العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة بإقرار هذا القانون في المداولتين وإذا كانت هناك تعديلات فيجب إتمامها على هامش الجلسة.

وأكد العازمي رفضه إعادة القانون إلى اللجنة المالية لعدم وجود مبرر لذلك، مشيرا إلى أن القانون واضح ولا توجد فيه أي مثالب أو أي ملاحظات ويفترض إن كانت هناك تعديلات تتم مناقشتها على هامش الجلسة، وبالتالي إرجاعها إلى اللجنة لن يضيف لها جديدا.

وشدد العازمي على أن التهديد بأن هذه الجلسة من الممكن أن تكون آخر جلسة مع المجلس لا يخيفنا ويجعلنا نصرّ على هذه القوانين.

وقال العازمي إن الناس تعاني من قضية القروض منذ سنوات وسبق تقديم قانون إسقاط القروض مرات عدة منذ 13 سنة حيث تم تقديمه في مجلس ٢٠١٩ وتمت دراسته وقدم مرة أخرى في مجلس ٢٠٢٠ وتم سحبة لمزيد من الدراسة.

وأضاف أنه تم تقديمه في مجلس ٢٠٢١ وقدم أيضا في مجلس ٢٠٢٢ وتمت دراسته من أعضاء اللجنه المالية الذين أكدوا أن القانون واضح ولا يوجد شيء يمكن إضافته.

وأوضح العازمي أن الناس لجأت إلى الاقتراض بسبب العلاج أو الدراسة أو ترميم منازلهم بخاصة أصحاب البيوت الصغيرة في منطقة الظهر أو المنقف أو الفردوس أو الأحمدي، مضيفا "إننا لاحظنا عدم قدرة الحكومة على السيطرة على غلاء الأسعار وعدم سيطرتها خصوصا في موضوع الألبان، ويجب رفع المعاناة عن كاهل المواطنين وعدم التعذر بالعجز".

وقال العازمي إن الملاحظ عدم وجود أرقام حقيقية من قبل الحكومة عن القيمة الحقيقية لهذه القروض، مبينا أنها تعلن عن أن القيمة تصل إلى مليار و٣٠٠ مليون دينار والبعض يقول مليار و٨٠٠ مليون دينار كويتي حتى وصل الأمر إلى أنها تصل إلى ١٤ مليار دينار كويتي.

وأضاف العازمي إن الحكومة قدمت قروض بقيمة ٦ مليارات إلى الدول الأجنبية تم تسديد ٣ مليارات منها حتى الآن بالإضافة إلى ما قدمته أثناء تأجيل القروض حين دفعت ٦٠٠ مليون دينار كويتي وكان يفترض منها أن تكمل باقي المبلغ وتنتهي من هذه القضية.

ولفت العازمي إلى أن الحكومة إذا كان لديها رغبة فإنها ستعمل مثلما عملت في المديونيات الصعبة حيث أسقطت ٢٧ مليار دينار عن أشخاص لا نعرف عددهم ومن هم حتى الآن.

وأشار العازمي إلى أن أغلب الدول الخليجية أسقطت القروض عن مواطنيها مثل قطر التي أنفقت ٢٢٠ مليار ونظمت كأس العالم منها ٩ مليارات لإسقاط قروض مواطنيها وزيادة رواتب متقاعديها وموظفيها وربات البيوت.

وقال إن الحكومة إذا تعاونت في إقرار القوانين فسوف يتعاون المجلس معها أما إذا لم تتعاون فسيكون واضحا لدينا أنها تريد التصعيد، مضيفا "وبالنسبة لنا لا توجد مشكلة والحل لا يخيفنا ولا يخيف إلا الجبان".

بدوره قال النائب خالد المونس إن «جلسة الثلاثاء "اليوم" ستكون أول المحطات التشريعية التي ستنطلق منها طموحات المواطنين بهدف انجازها»، مؤكدا أنه لدي ثقة بأن القوانين المطروحة ستحظى بموافقة غالبية النواب، فإقرار قوانين تحسين معيشة المواطنين وأهمها "القروض – المتقاعدين" وحزمة قوانين الإصلاح السياسي واجبة، وعلى الحكومة القبول بها.

من جهته قال النائب شعيب شعبان إن الانحياز إلى مطالب الشعب، وتخفيف معاناته لم ولن يكونا أبدا مزايدة أو تأزيما، مؤكدا أن موقفنا ثابت في استعجال ودعم إقرار القوانين المستحقة في جلسة اليوم، وفي مقدمتها القروض، الفوائد، وقوانين الإصلاح السياسي وعلى الحكومة مسؤولية الوفاء بتعهداتها بتحقيق رفاه المواطنين.

شعيب المويزري

شعيب شعبان

أبل يسأل العدواني بشأن تعيين عضو هيئة تدريب كمدرس في «التطبيقي»

خليل أبل

وجه النائب د. خليل أبل سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني، بشأن تعيين عضو هيئة تدريس في هيئة التعليم التطبيقي، ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن عضو هيئة تدريب "مدرب خط" في كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب قد غُيّرَ وظيفته إلى عضو هيئة تدريس، وغيّرَ مسماه من مدرب إلى مدرس برتبة أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما صحة تعيين عضو هيئة تدريب "مدرب خط" في قسم اللغة العربية بوظيفة "أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها"؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل يوجد إعلان عن الحاجة لشغل هذه الوظيفة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالإعلان وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما السند القانوني لتعيينه في هذه الوظيفة؟

2 – هل عُيّن "مدبر خط" في وظيفة "أستاذ مساعد" بموافقة لجنة التعيينات والترقيات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محضر اللجنة، وإذا كانت الإجابة النفي، فما الإجراءات التي تمت لنقله إلى وظيفته الحالية؟ وما الجهة التي وافقت على نقله وتعيينه بمسمى "أستاذ مساعد"؟

3– هل لدى المذكور تسلسل دراسي أكاديمي في تخصص اللغة العربية وآدابها؟ مع تزويدي بتسلسل الشهادات العلمية للمعين حاليا بوظيفة "أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها" وسنوات الخبرة العملية، ومقدار الراتب الذي كان يتقاضاه خلال عمله في وظيفة "مدبر خط"، ومقدار الراتب في وظيفته الحالية.

4 – هل حصل المذكور على الشهادة العلمية بدرجة ماجستير ودكتوراه وهو في عمله السابق في وظيفة "مدرب خط"؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل تم فعلا معادلة هذه الشهادة العلمية وموافقة قسم اللغة العربية وآدابها في كلية التربية الأساسية عليها؟ مع تزويدي بكل المخاطبات التي تمت بين كلية التربية الأساسية وديوان الخدمة المدنية في شأن تعيين المذكور بوظيفته الحالية وبما يفيد حصوله على تفرغ دراسي أو إجازة دراسية من جهة عمله لاستكمال تحصيله الدراسي.

5 – تنص اللائحة على تدوير أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة العربية وآدابها في لجنة التعيينات والمقابلات كل سنة، هل شارك المذكور لمدة سنتين متتاليتين في هذه اللجنة بالمخالفة للائحة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرارات المشاركة، وبيان صحة السند القانوني لهذا الإجراء.

6 – إذا كانت إجراءات ترقية المذكور من وظيفة "مدرب خط" إلى وظيفة "أستاذ مساعد" في قسم اللغة العربية وآدابها قد تمت بصورة مخالفة للقوانين واللوائح، فكيف ستعالج هذه المخالفة في حال ثبوتها؟ ومَن يتحمل مسؤولية وقوع الضرر الإداري والمالي؟

عاشور للشيتان: ما آلية صرف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير الكويتيين المعينين على بند العقد الخاص أو «المكافآت»؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان فيما يخص مكافأة نهاية الخدمة لغير الكويتيين العاملين في قطاعات الدولة المختلفة، وطلب إفادته بالآتي:

– ما آلية صرف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير الكويتيين المعينين على بند العقد الخاص أو على بند المكافآت أو على بند الاستعانة أو بند الاستشارة؟ وكم يبلغ الحد الأدنى والحد الأقصى للمكافأة؟